

الجمعية العامة الدورة السابعة والستون  
البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/67/441/Add.2)]

## ٢٢٥/٦٧ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٣١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٧٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية وإلى قرارها ١٥١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي أعلنت فيه عام ٢٠١٢ سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١)</sup> وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup> وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)<sup>(٣)</sup>،

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.



الرجاء إعادة الاستعمال



وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup> وإلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٥)</sup>،

وإذ تسلم بأهمية تحقيق التنمية المستدامة بطريقة شاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وإذ تؤكد أن التنمية الصناعية لا تشمل تنمية قطاع الصناعة التحويلية فحسب، بل تشمل أيضاً الجوانب المتصلة بالطاقة والصناعات الزراعية والهيكل الأساسية واللوجستيات والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنمية الموارد البشرية والتعليم وتطوير قطاع التعدين،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى قرارها ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي اعتمدت الجمعية بموجبه الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع،

وإذ تسلم بأن التصنيع محرك أساسي للنمو الاقتصادي المطرد الشامل العادل والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، بوسائل منها توفير فرص العمل الكريم المنتج وإدراج الدخل وتسهيل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج النساء والشباب في عملية النمو الاقتصادي، وبأن له دوراً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار والترابط الاجتماعيين،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الصناعي الدولي في تشجيع إيجاد أنماط عادلة مستدامة للتنمية الصناعية والتصدي للتحديات الرئيسية كالقضاء على الفقر وتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل وكفاءة استخدام الموارد والطاقة والتلوث وتغير المناخ والتحويلات الديمغرافية وتوليد المعارف ونقلها وتقليص أوجه التفاوت المتزايدة،

(٤) القرار ١/٦٠.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تسلم بالدور الذي تؤديه دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تؤكد أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وإذ تسلم أيضا في هذا الصدد بأن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية لحشد الموارد الوطنية وزيادة الإنتاجية والحد من هروب رؤوس الأموال وتشجيع القطاع الخاص والاستفادة من الاستثمار والمساعدة الدوليين على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة لتهيئة تلك البيئة،

وإذ تسلم أيضا بالدور الهام والإيجابي الذي تؤديه مجموعات المؤسسات التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات العاملة في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك التعاونيات، بوصفها أدوات لتعزيز الصناعات الصغيرة ولتحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في ميادين من قبيل السياسات المتعلقة بالعمالة والتكامل الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

وإذ تؤكد أهمية نقل التكنولوجيا وإقامة شبكات معرفية، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ الدور المهم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجالات منها تنمية القطاعين العام والخاص وزيادة الإنتاجية وبناء القدرات التجارية والمسؤولية الاجتماعية للشركات وحماية البيئة والحصول على الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة وتنفيذ مبادرات الربط بين شبكات الطاقة في البلدان النامية،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية<sup>(٦)</sup>؛

٢ - تعيد تأكيد أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية لأغراض منها تعزيز القدرات المنتجة وإيجاد فرص العمل الكريم في البلدان النامية، وبخاصة للنساء والشباب وفئات المجتمع المستضعفة، وتطوير القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وتشجيع التغييرات والابتكارات التكنولوجية وبناء القدرات التجارية وتعزيز الصناعات الزراعية والتدريب والتعليم والإنتاج الأنظف الذي تستخدم فيه الموارد بكفاءة وتهيئة بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها ونقل المعرفة والربط الشبكي؛

(٦) انظر A/67/223.

- ٣ - تشدد على ضرورة العمل في سياق التنمية الصناعية على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرار؛
- ٤ - تعيد تأكيد الإسهام الجوهري للتنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٥ - تؤكد أن عدم وجود قطاع دينامي للصناعة والصناعات التحويلية من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء وإلى تلاشي شبكات الحماية الاجتماعية؛
- ٦ - تشجع على إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة التعاون في ميدان التنمية الصناعية في سياق إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٧ - تشدد على ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولاً في المقام الأول عن تنميته الصناعية وأن تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني أمران أساسيان في عملية التنمية وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة تأكيد أهمية دور السياسات والموارد والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
- ٨ - تشدد أيضاً على ضرورة أن تلقى الجهود الوطنية الدعم من الشركاء في التنمية، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويسير التجارة ويتيح الفرص للبلدان النامية لتوسيع قاعدة صادراتها التنافسية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛
- ٩ - تشدد كذلك على أن تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الصناعية المستدامة يقتضي من المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، التعجيل باتخاذ تدابير لتيسير استحداث تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها إلى البلدان النامية ونشرها فيها وفق شروط متفق عليها؛
- ١٠ - تشدد على أن نوعية ونطاق الخدمات العامة الوطنية المقدمة من أجل أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل وما يتصل به من مكاسب ناتجة عن الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد في القطاعات المنتجة أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر؛
- ١١ - تسلّم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والابتكار الصناعي وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا في

نظم الإنتاج الوطنية، وترحب بتركيز برامج المنظمة بوضوح على ثلاث أولويات مواضيعية هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة وبناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والطاقة؛

١٢ - تؤكد أهمية تحقيق نمو اقتصادي مطرد منصف شامل للجميع بالوسائل الصناعية والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المناسبة؛

١٣ - تسلم بأن حشد الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لجميع تلك الموارد أمران أساسيان للشراكة العالمية من أجل التنمية، لأغراض منها دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم أيضاً بأن حشد الموارد الوطنية والدولية وتمهئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية محركان رئيسيان للتنمية؛

١٤ - تلاحظ الأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها استخدام مراكزها للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب وعن طريق تعزيز شتى أشكال الشراكات العامة والخاصة وتبادل الخبرات في تنمية القطاع الخاص على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والقطري؛

١٥ - تلاحظ أيضاً استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق، واضطلاعها بدور نشط في آلية شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة؛

١٦ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى مواصلة بناء الشراكات وتعزيزها مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي تضطلع بولايات وأنشطة مكملة لولاياتها وأنشطتها ومع الكيانات الأخرى، بما فيها كيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف زيادة فعالية العمل الذي تضطلع به وزيادة أثره الإنمائي وتعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٧ - تلاحظ التحديات في مجال التنمية التي سلطت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الضوء عليها، بما فيها التحديات المتصلة بالنمو الاقتصادي والعمالة وتوفير العمل الكريم للجميع والأمن الغذائي والتغذية وكفاءة استخدام الموارد والطاقة والتلوث وتغير المناخ، وهي تحديات تشمل تزايد أوجه عدم المساواة وضرورة توليد المعارف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية ويتعين التصدي لها عن طريق التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

١٨ - تلاحظ أيضاً الأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لنقل التكنولوجيا وإقامة شبكات المعارف كوسيلة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة؛

١٩ - ترحب بالدعم الذي توصلت إليه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتقديمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٧)</sup> والمبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية وخطة تصنيع الأدوية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا، بطرق منها قيام المنظمة بدعوة المجموعة المعنية بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق إلى عقد اجتماعات في إطار الاجتماعات التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتشاور على الصعيد الإقليمي؛

٢٠ - تشدد على أهمية التعاون الإقليمي من أجل التنمية الصناعية، وتهيب بالمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بدعم هذا التعاون؛

٢١ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، ونشرها واستخدامها وبناء قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعمها، حسب الاقتضاء، في استيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع، وإدماج المرأة والشباب في عملية التنمية؛

٢٢ - تشجع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي بوصفه مناهجا للتعاون الصناعي الدولي بهدف تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها من أجل نشر السياسات والممارسات الجيدة وتعزيز إيجاد فرص العمل للجميع، بمن فيهم الشباب والنساء؛

٢٣ - تهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الاضطلاع بدور نشط في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة؛

٢٤ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم البلدان النامية بناء على طلبها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بطرق منها توفير الدعم في مجال السياسات في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وعلى تعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئياً، بوسائل تشمل برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة والكفاءة في

(٧) A/57/304، المرفق.

استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال كفاءة حديثة ميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية، عن طريق التعاون المستمر مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة والكفاءة في استعمال الطاقة وبالطاقة المتجددة؛

٢٥ - تشير في هذا الصدد إلى الاحتفال بمنتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١١ الذي يسر إجراء الحوار الدولي الرامي، في جملة أمور، إلى تعزيز الدعم السياسي لخطة الحصول على الطاقة؛

٢٦ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق منها استخدام شبكتها العالمية من مراكز تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف والتعاون بين بلدان الجنوب، وعن طريق معيها لتنمية القدرات ومبادرة شبكات من أجل الرخاء؛

٢٧ - تكرر تأكيد أهمية الترويج لإنشاء المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتميئها كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية والدينامية الاقتصادية والقضاء على الفقر والجوع، بوسائل منها حشد الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع؛

٢٨ - تسلّم بأهمية تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، وتشجع الشركات، حسب الاقتضاء، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ، وتشجع الأوساط الصناعية والحكومات والجهات المعنية المهتمة بالأمر على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، نماذج لأفضل الممارسات وتيسر العمل من أجل دمج تقارير توافر مقومات الاستدامة، آخذة في اعتبارها الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة بالفعل مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات؛

٢٩ - تؤكد أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في حدود ولايتها، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٠ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها في كل من قدراتها الأربع المتعلقة بالتعاون التقني والبحث والتحليل والمساعدة في وضع المعايير وأنشطة المنتدى العالمي بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٣١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٦١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢